

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥٧

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ في شأن
تنظيم الجامعات المصرية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الجامعات
المصرية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يضاف الى المادة ٣ من القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦
المشار اليه فقرة جديدة نصها الآتي :"غير أنه بالنسبة لجامعة أسيوط يتبع نظام الأقسام الموحدة، فيختص
كل قسم بتدريس المواد المتعلقة به والقيام على بحوثها في كل كليات
الجامعة "مادة ٢ - يضاف الى المادة ٢٣ من القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦
المشار اليه فقرة جديدة نصها كالاتي :"وبالنسبة لمجلس جامعة أسيوط وإلى نهاية العام الجامعي ١٩٦٣ - ١٩٦٤
يضم اليه أقدم رؤساء الأقسام من كل كلية لمدة سنة واحدة ويجعل محله
بصفة دورية أقدم الرؤساء الباقين ويكون ذلك بقرار من وزير التربية
والتعليم "مادة ٣ - يضاف الى المادة ٣٥ من القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦
المشار اليه فقرة جديدة نصها كالاتي :"ويشارك في عضوية مجلس كل كلية بجامعة أسيوط رؤساء الأقسام
في كلياتها الأخرى عند نظر المسائل المتعلقة بالمواد التي تقوم هذه الأقسام
بتدريسها لطلاب تلك الكلية "مادة ٤ - يضاف الى المادة ٤٣ من القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦
المشار اليه فقرة جديدة نصها الآتي :"وتخفض هذه المدة الى ست سنوات بالنسبة لمن يعملون بأقسام
الكليات بجامعة أسيوط "مادة ٥ - يضاف الى المادة ٤٤ من القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦
المشار اليه فقرة جديدة نصها الآتي :

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥٧

بتعديل جدول مرتبات رجال القضاء والنيابة المنصوص عليه
في المادتين ١١ و ٧٨ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨
لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تجرى التعديلات الآتية في جدول مرتبات رجال القضاء
والنيابة المنصوص عليه في المادتين ١١ و ٧٨ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨
لسنة ١٩٥٢ المشار إليه :

جنيه

رئيس محكمة النقض ٢٥٠٠

وكلاء محكمة النقض ٢٠٠٠

رئيسا محكمة استئناف القاهرة والاسكندرية ٢٠٠٠

رؤساء باقي محاكم الاستئناف ١٨٠٠

وكلاء محكمة استئناف القاهرة والإسكندرية ١٨٠٠

وكلاء باقي محاكم الاستئناف ١٧٠٠

النائب العام ٢٠٠٠

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة
القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ ذي الحجة سنة ١٣٧٦ (١٣ يولييه سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر